الاستراتيجية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية وموقف البحرية الملكية منها ١٩٣٠-١٩٣٦

أ.م.د. فاتن سعد عوده

الجامعة العراقية – كلية الاداب

fatin.s.aoda@aliraqia.edu.iq

الاستراتيجية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية

وموقف البحرية الملكية منها ١٩٣٠-١٩٣٦

أ.م.د. فاتن سعد عوده

الملخص

بعد تولي الرئيس هوفر السلطة اتبعت البحرية الأمريكية استراتيجية جديدة لبناء وتطوير اسطولها البحري ، كما أنه من حسن حظ البحرية أن يتولى فرانكلين روزفلت رئاسة البلاد بعد سلفه هوفر، فكان لانتخابه اثر واضح ودعم كبير لبرنامج البناء البحري من خلال تشريع قوانين لزيادة مخصصات بحريتها في ظل حكومة عمالية جديدة في بريطانيا ، اتخذت سياسة جديدة للتعامل مع الولايات المتحدة الامريكية.

الكلمات المفتاحية: ، البحرية الأمريكية، ، قانون فينسن ترامول ، مؤتمر لندن.

"The Maritime Strategy of the United States of America and the Royal Navy's stance upon, 1930-1936."

Abstract:-

After President Hoover assumed the Presidency, the US Navy adopted a new Strategy for constructing and expanding its Fleet, which was bolstered by the subsequent presidency of Franklin Roosevelt. His Election significantly boosted support for the Naval construction program, leading to the enactment of laws to enhance Naval funding. Meanwhile, New Labor in Britain implemented a fresh approach to its relations with the United States of America..

Keywords: U.S. Navy , Vinson Trammell Act , London Conference.

المقدمة:

حين تسلم هربرت هوفر Herbert Hoover حكم البلاد في آذار ١٩٢٩ [١]. أعلنت حكومة بالدوين رغبتها في إجراء مفاوضات عقب التوتر الذي حدث مع بريطانيا في مؤتمر جنيف البحري عام ١٩٢٧ [٢]. إلا أن الانتخابات العامة التي جرت في آيار عام ١٩٢٩ وقدوم حكومة عمالية جديدة برئاسة رامزي ماكدونالد Ramsay MacDonald [٣] إلى السلطة، كانت بمثابة محاولة جديدة لاقامة علاقات أنجلو – أمريكية ودية والبدء بعقد سلسلة من المؤتمرات للحد من التسلح البحري والالتزام بتأمين السلام العالمي [٤].

إن الملاحظ على الموقف الرسمي لصعود الحزب الديمقراطي لم يبشر بتغيير إيجابي في حظوظ البحرية الأمريكية، فقد انقلب الناخبون الأمريكيون بقوة ضد الجمهوريين في انتخابات الكونجرس لعام ١٩٣٠، لا سيما إذا وضع في الحسبان النقص الهائل في الوظائف وانهيار الشركات. كما أن الديموقراطيين كثيرًا ماعارضوا مشروع قانون حاملة الطائرات، لا سيما السفينة كوليدج كروزر (Coolidge Cruiser) ناهيك عن ذلك كانوا أقل ميلاً لدعم برامج البناء الكبيرة . إلا أن ماحدث عكس كل التوقعات، فالقوة البحرية كانت محظوظة للغاية مع الديمقراطيين الذين وصلوا إلى السلطة أثناء مدة الكساد الكبير[٥].

اهمية البحث: جاء هذا البحث ليسلط الضوء على السياسة التي اتبعت البحرية الأمريكية لبناء وتطوير اسطولها البحري من خلال تشريع قوانين لزيادة مخصصات بحريتها في ضوء الاجابة على التساؤلات الآتية . ما تاثير الكساد الاقتصادي الكبير على البحرية الأمريكية ؟ هل حققت المؤتمرات التي عقدت السيطرة على الأسلحة البحرية ؟

قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة ، تطرق الاول إلى السياسة البحرية الأمريكية في عهد الرئيس هوفر وروزفلت. في حين تناول المحور الثاني سياسة بريطانية البحرية بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٥، بينما درس المحور الثالث مؤتمر لندن الثاني والحد من التسلح .

اولا : السياسة البحرية الأمريكية في عهد ادارة الرئيس هوفر فرانكلين روزفلت

كانت الخطوة المهمة التي أقدم عليها الديمقراطيون هي تنصيب كارل فينسون Carl Vinson [٦]. من ولاية جورجيا ليشغل منصب رئيس لجنة الشؤون البحرية في مجلس النواب. كان فينسون من الأشخاص المتحمسين لرؤية الأسطول معتمداً على قوة متراصة متكاملة، فضلاً عن كونه من المؤيدين منذ مدة طويلة لفكرة وجود أسطول بحري قوي يضاهي الأسطولين البريطاني والياباني. فلقد عمل فينسون بشكل وثيق مع الأدميرال ويليام فيزي برات William Veazie Pratt [٧]، قائد العمليات البحرية، وفريدريك هيل Frederick Hale [٨] رئيس لجنة الشؤون البحرية بمجلس الشيوخ الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في المجلس، وبعد سلسلة من المؤتمرات المتعددة والطويلة قاموا بصياغة مشروع قانون يدعو إلى بناء أسطول متكامل، جعل فينسون لجنة الشؤون البحرية داخل مجلس النواب توافق على دعم الإجراء بنسبة ١٨ إلى صفر، بالمقابل قدم فريدريك هيل في الوقت نفسه مشروع قانون مماثل في مجلس الشيوخ [٩].

وفي هذا السياق، عين الرئيس هوفر تشارلز فرانسيس آدامز Charles Francis Adams [١٠]. ليشغل منصب وزير البحرية، فقد وصف تشارلز بأنه ذو شخصية غير مؤثرة وفعالة لذا فقد ترك الأمر إلى برات من أجل الحفاظ على علاقات جيدة مع البيت الأبيض. فخلال مؤتمر لندن الأول الذي عقد في السابع من كانون الثاني لغاية الثاني والعشرون من نيسان عام ١٩٣٠ [١١]. كانت لدى الرئيس هوفر أفكارًا بسبب الكساد الاقتصادي الكبير، إذ اعتبر هوفر أن الإنفاق على الخدمات المسلحة بمثابة استنزاف غير ضروري للاقتصاد، لا سيما بعد تسوية الخلاف الأنجلو أمريكية، فضلاً عن ذلك، تحرك بسرعة لخفض الميزانية البحرية ومن ثم أشاد بمؤتمر لندن لجعل الاقتصادات المهمة ممكنة، حيث تم تخفيض عدد كادر البحرية بمقدار ٤.٨٠٠ وتم حذف حاملات الطائرات وثلاث طرادات ومدمرة واحدة وست غواصات من برنامج البناء للبحرية[١٢].

وفي الشأن نفسه، أثرت التقليصات التي أحدثها الرئيس هوفر بشكل كبير في بناء الأسطول، ولم يجد أي سبب لزيادة نفقات البحرية، فقد انخفض الإنفاق البحري من ٣٧٤

مليون دولار في السنة المالية ١٩٣٠ إلى ٣٤٩ مليون دولار في السنة المالية ١٩٣٣، أما فيما يخص الطرادات حققت البحرية بعض التقدم في عام ١٩٣١، إذ وضعت الولايات المتحدة خمسة عشر من الطرادات الكبيرة المسموح بها بموجب معاهدة لندن [١٣] . وسمح ببناء حاملة طائرات جديدة ذات حمولة تبلغ ١٤.٠٠٠ ألف طن والتي أطلق عليها اسم رينجرRanger، كانت تعد تعزيزًا كبيرًا للأسطول. والشروع ببناء الحاملتان إنتربرايز Enterpriseويوركتاون Yorktown ذات حمولة تبلغ كل منهما ٢٠.٠٠٠ ألف طن، ومن المرجح أن يتم انجازهما في عام ١٩٣٤ [١٤].

تطلب التطور الحديث في أسلحة البحرية وأجهزتها منذ مؤتمر واشنطن البحري أن تدخل في الاعتبارات التغيرات الجوهرية التي حدثت، فضلاً عن التقدم الهائل في القذائف والصواريخ المضادة للطائرات التي دخلت ضمن أسلحة القوات البحرية والنجاح السريع في استخدامها نتيجة الأسلحة المتطورة [١٥]. الأمر الذي تسبب في إثارة الغليان الشعبي، وقد هاجم عدد من ضباط البحرية المتقاعدين بصورة علانية السيطرة على الأسلحة البحرية وتحديدها، وانتقد اتحاد البحرية الأمريكية الرئيس هوفر بشدة، لولا جهود الأدميرال برات لربما كانت الأمور متجهة نحو الانهيار، لذا كان برات الرجل المناسب في المكان المناسب[١٦].

حظيت فكرة الحرب مع بريطانيا باهتمام أقل عقب تسوية الخلافات الأنجلو أمريكية في مؤتمر لندن، إلا أن الأمر مع اليابان كان مختلفًا، فبعد مدة وجيزة من مؤتمر لندن، تعرضت العلاقات مع اليابان للاختبار من خلال الخلاف بشأن الصين. لاسيما بعد أن قصف اليابانيون شنغهاي، ومما لايخلو من مغزى في هذا السياق، تسبب العدوان الياباني في عدد من ردود الأفعال، رأت البحرية الأمريكية في ذلك فرصة لإعادة تركيز الانتباه على الحرب المقبلة التي تشارك فيها الولايات المتحدة. فبعد أسابيع فقط من قصف شنغهاي، أبلغ المجلس العام البحري وزير البحرية أن خطط الحرب بحاجة إلى التغيير لتعكس أعمال اليابان العدائية [١٧].

عندما تولى فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt منصة رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عقب الرئيس هوفر رحبت أوساط البحرية بانتخابه برتياح حقيقي، لخبرته السابقة، كونه يعرف عن البحرية أكثر من أي رئيس آخر [١٨].

عين روزفلت عضو مجلس الشيوخ كلود سوانسون Claude A. Swanson [١٩]. من فرجينيا لمنصب وزير البحرية. كان سوانسون الديموقراطي البارز في لجنة الشؤون البحرية بمجلس الشيوخ والداعم باستمرار للبحرية. ففي الثالث عشر من نيسان عام ١٩٣٣، أخبر سوانسون روزفلت بأن البحرية بحاجة الى تخصيص الأموال اللازمة، وأشار إلى أن البحرية تحتاج عشرة ملايين دولار أمريكي لبناء سفن حربية جديدة، وستًا وأربعين مليون دولار تخص البنية التحتية للبحرية، وسيحتاج في النهاية إلى تخصيص مائتين وثلاثين مليون دولار أخرى [٢٠]. يؤشر ذلك إلى وجود تطور ينبغي الإشارة إليه هنا، وهو أن البحرية الأمريكية تنوي فعلا إمتلاك سفن حربية من الطراز الأول، ويبدو واضحاً أن الأداء الجيد الذي قام به رئيس العمليات البحرية في إعداد ورقة تحدد احتياجات القوات البحرية، فقد دعا فيها إلى تخصيص مقدار ٩٤٤ مليون دولار لرفع القدرة القتالية للبحرية الأمريكية، ولتوفير طائرات جديدة وتحسين المنشآت الساحلية. وإلى بناء حاملتي طائرات إضافيتين، وأربع وعشرين مدمرة، وتسع غواصات، وتسوغ تلك الانجازات البحرية وصف إدارة الوزير سوانسون للقوة البحرية بأنها واحدة من أكثر العوامل التي أسهمت في وضع أسس جدية وعملية لتطوير البحرية الأمريكية في ظل الظروف الاقتصادية غير العادية التي من المستحيل تنفيذها[٢١].

وزيادة على ذلك، لعب روزفلت دورًا فعالًا لصالح البحرية، حين رأى أن الإدارة الأمريكية بحاجة إلى لعب دور نشط للحد من البطالة وإعادة إنعاش الاقتصاد الأمريكي، لذلك نظر إلى برنامج البناء البحري الذي يمكن أن يقود إلى تخفيف البطالة وبالتالي بناء الأسطول[٢٢].

كانت الخطوة الأولى التي قام بها روزفلت في هذا السياق تحويل قدر كبير من الأموال المخصصة بموجب قانون الانتعاش الوطني الذي أقره الكونغرس في الخامس عشر من

حزيران عام ١٩٣٣ إلى القوات البحرية، فقد لعبت تلك الخطوة دوراً فعالاً لصالح البحرية، وتم تخصيص مايقارب ٢٣٨ مليون دولار لبناء البحرية، زيادة على ذلك بدأ العمل على الفور في بناء اثنتا وثلاثون سفينة بما في ذلك حاملتي طائرات جديدتين وأربع طرادات. تجاوز الانفاق البحري للسنة المالية عام ١٩٣٤ مايقارب حوالي٥٣٠ مليون دولار، بزيادة قدرها حوالي ١٨٠ مليون دولار عن عام ١٩٣٣، أما فيما يخص تحسين أحواض بناء السفن والقواعد البحرية فقد تم تخصيص أكثر من ٣٧ مليون دولار [٢٣].

قانون فينسن ترامول Vinson Trammell Act البحري لعام ١٩٣٤.

يمكن عّد قانون فينسن ترامول خطوة مهمة تحسب إلى تاريخ البحرية الأمريكية القائم على الأساسين القانوني والمالي، أطلق اسم القانون على كارل فينسون وبارك ترامول Park Trammell [٢٤]. رئيس لجنة الشؤون البحرية في مجلس الشيوخ. كان القانون جزءاً من برنامج التوسع البحري لإدارة الرئيس روزفلت، قدم فينسن مشروع القانون لروزفلت في أواخر كانون الثاني عام ١٩٣٤ ووقعه في ٢٧ آذار من العام نفسه. دعا القانون إلى الاسراع في تخصيص الأموال اللازمة لبناء ١٠٢ سفينة جديدة بما في ذلك ٦٥ مدمرة تبلغ إجمالي حمولتها ٩٩.٢٠٠ ألف طن و ٣٠ غواصة ذات حمولة تبلغ ٣٥.٠٠٠ ألف طن، وحاملة طائرات ذات حمولة تبلغ ١٥.٠٠٠ ألف طن وستة طرادات بتكلفة مالية تقدر بـ ٦٦٠ مليون دولار أربعة منها لعام ١٩٣٥ واثنان لعام ١٩٣٦. [٢٥].لا سيما أن القانون الذي أصدره الكونغرس عد ثاني أكبر خطة بحرية أمريكية في وقت السلم بعد قانون العام ١٩١٦ حتى ذلك الوقت [٢٦]. سمح القانون ببناء ١٨٤ طائرة بحرية، على أن تبدأ على مدى السنوات الثلاث المقبلة وأن يكتمل بناءها بحلول العام ١٩٤٢. نص القانون على بناء سفن بديلة تحل محل السفن القديمة، وتجهيز مصانع حكومية لتوفير الذخائر اللازمة. ففي مجلس الشيوخ صوت ثمانية وسبعون بالمائة من جميع أعضاء المجلس لصالح مشروع قانون فينسن ترامل. كان هؤلاء الأعضاء يطلعون إلى إقامة مؤتمرات دعم أكثر للتسليح البحري وللمشروع الذي يعطي الولايات المتحدة نفوذًا أكبر [٢٧].

من الناحية النظرية، كان القانون بمثابة إنجاز يحسب للبحرية. لكنه في الواقع كان خطوة مهمة في حين ٩٣% من السفن المشمولة بالقانون كانت معدة لتحل محل الأعداد الهائلة من المدمرات والغواصات الأمريكية المتهالكة والخارجة عن الخدمة. وفي هذا السياق يمكن القول إن برنامج البناء قد عوض أوجه القصور الموجودة في بحرية الولايات المتحدة. ففي كانون الثاني من عام ١٩٣٤ اعترفت وزارة البحرية أنها بحاجة إلى طراد كبير عدد (١) وحاملة طائرات وعدد من الطرادات ذات حمولة ٣٥.٠٠٠ طن للوصول إلى حد الرصانة والكمال[٢٨].

وما يلفت الانتباه في السياق نفسه، ربما لم يكن مشروع فينسن ترامل نقطة فاصلة في تاريخ البحرية الأمريكية، إلا أنه كان خطوة معتدلة جعلت من الممكن فقط التقارب غير العادي للأحداث. لقد اقترن الدعم الشعبي للبرنامج إلى خلق الوظائف بأغلبية ديمقراطية ضخمة في الكونغرس التي كرست لرئيسه الجديد. فضلاً عن ذلك ولأول مرة في التاريخ الأمريكي، أيد كل من الوطنيين والانعزاليين مشروع القانون البحري نفسه بقولهم:" إن على الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لحماية أمريكا إلى أقصى حد ضد دول العالم الأخرى" [٢٩].

ثانياً : سياسة بريطانية البحرية بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٥

أما فيما يخص البحرية الملكية، كانت إجراءات حكومة ماكدونالد في البداية تجاه الكساد الكبير مشابهة إلى رد فعل إدارة الرئيس هوفر من خلال تقليص الميزانية، ولقد تضرر تمويل القضايا المتعلقة بالسفن والبحرية كثيراً، وكان واضحاً انخفاض التمويل من ٥٦ مليون دولار بين عامي ١٩٢٩- ١٩٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٣ [٣٠].

على الرغم من انخفاض ميزانية الأميرالية، إلا أن البحرية الملكية تلقت تخصيصات مالية منتظمة لبناء سفن على عكس الأسطول الأمريكي، فقد شهدت مخصصات لبناء ثلاثة طرادات وتسع مدمرات وثلاث غواصات بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٥. باستثناء عام ١٩٣٤ سمح ببناء حاملة طائرات وأربعة طرادات. حتى مع ملاحظة أن وزارة المالية عندما حاولت تقليص البناء كما فعلت في عام ١٩٣١، تمت الموافقة على برنامج البناء بالكامل. وهو ما

يعني أن باستثناء الولايات المتحدة الذين كانوا يظهرون عيوب الطراد، فإن البريطانيين تفوقوا بشكل كامل على كل القوى الأخرى بما في ذلك اليابانيون[٣١].

كانت الخطوة المهمة التي أقدمت عليها البحرية الملكية، لا سيما بعد العدوان الياباني على منشوريا في التاسع عشر من أيلول عام ١٩٣١، الذي أدى إلى إعادة التفكير في سياستها البحرية، وحدث التغيير الأكثر أهمية عندما هاجمت قاعدة العشر سنوات. هذه القاعدة التي نصت على أنه يجب على الدول أن تخطط لعدم الدخول في حرب لمدة عشر سنوات على الأقل وكانت سارية منذ عام ١٩١٩. في ذلك الوقت، كان يُنظر إليها على أنها حصن ضد إعادة التسلح غير الضرورية. فلم تكن أي من أزمات العشرينيات من الخطورة بما يكفي لتهديد سلامة القاعدة، لكن السلوك الياباني غير كل التوقعات[٣٢]

في شباط من عام ١٩٣٢، دعت اللجنة الفرعية لرؤساء الأركان(Chiefs of Staff Committee) إلى إلغاء قاعدة العشر سنوات. كان رد فعل مجلس الوزراء على المقترح سريعاً، ففي غضون شهر من ورقة رؤساء الأركان تم إلغاء القاعدة، وأشار اللورد الأول للأميرالية السير بولتون إيريس مونسيل (Bolton Eyres Monsell) ، أن التغيير كان بسبب الخطاب المشؤوم للأحداث الأخيرة في الشرق الأقصى. ما تقرر بعد ذلك هو أن بريطانيا كانت بحاجة إلى الحفاظ على أسطولها في السيطرة على المياه الأوروبية وبأن البحرية الملكية يجب أن تكون قوية بما يكفي للسيطرة على البحار، ومما زاد القلق بشأن صراع محتمل مع اليابانيين أوضح رئيس أركان البحرية الأدميرال إرنل شاتفيلد(Ernle Chatfield).المسؤول في الأميرالية بالضغط على الحكومة لتغيير سياستها البحرية عام ١٩٣٣، طالب بتمويل مباشر وطارئ من أجل زيادة مخازن الوقود وشراء معدات دفاعية للقواعد البحرية ووضع خطط من أجل إكمال التحسينات في المعدات المضادة للغواصات والدفاعات الأرضية للقواعد البحرية في سنغافورة (Singapore Naval Base)، وتحديث لقاعدة سنغافورة البحرية، حيث بلغت النفقات مايقارب ٢١.٠٦٧.٦٠٠ مليون دولار.وقد تم المباشرة بوضع خطتين من أجل تصحيح ومعالجة النواقص وضعف قواعد سنغافورة، وقد

استغرق العمل بالخطة الأولى خمسة أعوام، أما الأخرى ثلاثة أعوام ونصف، وفي السادس من نيسان عام ١٩٣٣ تم المصادقة على المقترحات والمصادقة على إجراءات التمويل [٣٣].

نجحت الأميرالية في الحصول على ما تريده على المدى القصير، فقد كان الأمر أكثر نجاحاً على المدى الطويل، إذ بدأت الأميرالية بالتخطيط لأسطول أكبر مكون من خمس عشرة سفينة كبيرة، وسبعين طرادًا، وخمس حاملات طائرات كبيرة [٣٤] خططت الأميرالية للمضي قدماً في بناء أربع طرادات جديدة، واحدة من نوع لندر(Leander) تزن ٧.٥٠٠ طن وثلاث من طراز أرثوسا (Arethusas) بوزن ٥.٣٠٠ طن. ومع ذلك، قررت الأميرالية لاحقاً من أجل المنافسة مع اليابانيين، فإنها بحاجة إلى طراد أكبر ولذلك صممت نوع مينوتور (Minotaur)، الذي يزن حوالي ٩.٠٠ طن. لقد كان تغييرًا مكلفًا؛ لأن كلفة طراد واحد من نوع أرثوسا كانت تساوي ١.٤٠٠.٠٠٠ مليون دولار، وكلفت الطراد الواحد من نوع لندر تساوي ١.٦٠٠.٠٠٠ مليون دولار، أما من نوع مينورتور فكلّف ٢.١٠٠.٠٠٠ مليون دولار. ومع ذلك، اعتقدت الأميرالية أن طراد نوع مينوتور أقوى بكثير لدرجة أنها كانت على استعداد للتضحية بثلاث من السفن الأصغر للحصول على اثنتين من السفن الكبيرة. على الرغم من أن التكاليف على المدى الطويل والقصير سترتفع إذا تمت الموافقة على طراد نوع مينوتور، وهكذا فقد ضغط شاتفيلد في عام ١٩٣٤ للحصول على ثلاثة طرادات أصغر وحاملة طائرات واحدة وأربعة طرادات، جميعها من نوع مينوتور [٣٥].

ثالثاً : مؤتمر لندن الثاني والحد من التسلح

بحلول عام ١٩٣٤، بدت عملية السيطرة على الأسلحة البحرية محكوم عليها بالفشل، ولم يتم عمل الكثير بشكل صحيح منذ مؤتمر لندن الأول. ففي عام ١٩٣٢، عُقد مؤتمر نزع السلاح العام في جنيف ولم يتم الاتفاق خلاله على المطالب الرئيسة. وقد تفاقم هذا الفشل بسبب إصرار اليابان الجديد، ولم يؤد العدوان الياباني في الصين إلى الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى فحسب، بل إن رغبة اليابان في المساواة البحرية الكاملة مع أكبر قوتين بحريتين هددت بوقف الحد من التسلح، مما أدى ذلك أن اتفقت هذه الأطراف على عقد مؤتمر بحري جديد في لندن في عام ١٩٣٥[٣٦].

بدأت بريطانيا والولايات المتحدة التحضير للمؤتمر في أوائل عام ١٩٣٤. ولا يزال كلاهما يعتقد أن المؤتمر الذي سيعقد لديه ما يقدمه في المقام الأول في مجال القيود الكمية. فضلا عن أن بريطانيا أصرت على إلغاء الغواصات والبقاء على سفنهم الحربية القديمة. لقد أرادوا بأن تحمل جميع سفنهم الأساسية الجديدة على مدافع ذات اثني عشر انج، فقد لجأت الى أسلوب المناورات، باقتراحها فرض قيود متزايدة تتعلق بحجم الطرادات. أما الولايات المتحدة، فقد أصرت، بدورها على الاحتفاظ بقيود الحجم الحالية للطرادات، ولكنها أبدت بالمقابل، ميلاً واضحاً للاستعداد على الموافقة على حدود عددية جديدة(٣٧).

أما اليابان فقد رفضت بدورها طلب الولايات المتحدة وبريطانيا، وأظهرت عدم رغبتها في فرض النسبة المحددة؛ لذلك بدأت فرص الاتفاق ضئيلة، لا سيما بعد ادعائها أحقية التكافؤ البحري الكامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص، لقد أراد اليابانيون حداً أعلى مشتركًا يتم بموجبه منح كل دولة إجمالي الحمولة نفسها والذي يمكنهم من خلاله بناء أي أسطول يريدونه. لذا أوجدت هذه المطالب للأمريكيين والبريطانيين تحديات مختلفة(٣٨).

أدركت الولايات المتحدة، بدورها أن الاقتراح الياباني يقصيه عن الميدان، وإذا ما قبلت به يعني ذلك تقليص نفوذ الولايات المتحدة بشكل واضح، وترك غرب المحيط الأطلسي بيد اليابانين وهو أمر مستبعد. ومن أجل وقف جهود اليابان، أرسلت إدارة روزفلت مبعوثيها للعمل على جبهة مشتركة مع بريطانيا برئاسة نورمان ديفيس Norman Davis (٣٩)، كبير المندوبين إلى المؤتمر في أذار عام ١٩٣٤. وفي يونيو قام وفد بحري أمريكي برئاسة رئيس المجلس العام بزيارة بريطانيا لمناقشة المؤتمر القادم. اعتقد الأمريكيون أن هناك أرضية مشتركة كافية بينهم وبين البريطانيين لإحباط أي حل وسط مع اليابانيين. والملاحظ أن الإدارة الأمريكية لم تكن سائرة بالطريق الصحيح بشأن هذه النقطة كليا. لقد كان هناك انقسام داخل الدوائر البريطانية بين أولئك الذين يفضلون التعاون مع الولايات المتحدة وأولئك الذين يريدون تحسين العلاقات الأنجلو- يابانية Anglo-Japanese Alliance، في حين أن وزارة الخارجية كانت تميل نحو التعاون مع الولايات المتحدة، وأنها

أقل إعجاباً باليابنيين، ورفضها اقتراح إنعاش التحالف الأنجلو ياباني. والملاحظ كذلك، أن الأميرالية كانت أيضا تفضل الولايات المتحدة على اليابانين بتأكيدها على ضرورة التعاون بين البلدين (٤٠).

أما وارن فيشرWarren Fisher، وزير المالية قد أبدى استعداده وبشدة تحسين العلاقات الأنجلو يابانية. وفي سلسلة من النقاشات المتبادلة مع الأدميرال تشاتفيلد، تحدث فيشر بأن بريطانيا يجب أن تقترب أكثر من اليابان، حتى لو انتهى ذلك إلى استياء الولايات المتحدة. بحسب اعتقاده بقوله: " لقد حان الوقت لأن يوقف أسيادنا لعبة الإيمان فيما بينهم وأن يواجهوا الحقائق. ليست اليابان هي التي يجب أن تكون في قفص الاتهام، لكن لم يخبر متحدثينا السياسيين الأمريكيين ولو لمرة واحدة بالحقيقة"، أما شاتفيلد فقد طرح فكرته وهي ضد تحسين العلاقات مع اليابان على حساب صداقة الولايات المتحدة. وهذا لم يمنع فيشر الذي كان يعتقد بأن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة إلى أسطول كبير، بينما بريطانيا واليابان كانتا تعتمدان على البحر من أجل بقائهما. فإذا تمكنت بريطانيا من مقاومة المطالب الأمريكية غير المبررة، فيمكن التوصل بسرعة إلى اتفاقية بحرية مع اليابان. ومن خلال التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، يمكن لبريطانيا أن تتوقف عن القلق بشأن الأمن في المحيط الهادئ، ويمكن أن تهتم بالتهديد الألماني فقط(٤١). وفي الحقيقة، فإن تلك الدوافع والمقترحات تفاوتت في مدى أهميتها وبروزها في تلك الآونة، ولكنها كانت بقدر أو بآخر ملموسة.

شارك وارن فيشر نيفيل تشامبرلين Neville Chamberlain رأيه لهذه المقترحات، وحتى إنه قيل بأن المعاهدة تسعى إلى عودة التحالف الأنجلو ياباني. فكتب فيشر مذكرة تلخص نقاطه ووزعها تشامبرلين كوثيقة تعكس وجهة نظر وزارة المالية بقوله :" صراحة، لو لم يطالب اليابانيون بحد أعلى من إجمالي الحمولة، ربما قد تحسنت العلاقات الأنجلو – يابانية، كانت بريطانيا قد أبدت استعدادها للتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة، لكن بمجرد أن بدأ اليابانيون يطالبون بالمساواة فقد فقدوا أي أمل في تحسين العلاقات مع البريطانيين. وتحت أي ظرف من الظروف، لا يمكن لمجلس الوزراء قبول اليابانيين على

قدم المساواة، حيث اعتبرت المطالب اليابانية غير مبررة وخطيرة واضطر إلى اتخاذ موقف مشترك مع الولايات المتحدة" [٤٢].

في الحقيقة، كان المندوب الأمريكي قلقًا نوعا ما من المناقشات التي تجري داخل أروقت الحكومة البريطانية، وكانت الإدارة الأمريكية على اتصال دائم بنورمان ديفيس، فكان يرسل بانتظام التقارير إلى روزفلت، الذي بدأ مقتنعاً بأن البريطانيين ليس لديهم خيار سوى التعاون مع الولايات المتحدة لعرقلة اليابان إذا لم يتنازل اليابانيون عن مسألة التكافؤ البحري[٤٣].

وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن القول: إن مناقشة قضية تسوية الخلافات الأنجلو أمريكية، كانت الخطوة الأولى التي سبقت افتتاح مؤتمر لندن الثاني الذي افتتح رسميًا في التاسع من كانون الأول عام ١٩٣٥، لم تكن هناك أي مفاجآت تذكر، وبحلول الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٣٥أُجبر اليابانيون على الانسحاب من المحادثات وكما هو متوقع بدلاً من محاولة تجنب المشكلة أو الوصول إلى حلول وسطى، أوضحت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهم لن يقدموا عاملًا مشتركًا بشأن قضية التكافؤ البحري، مما جعل نورمان ديفيس أن يكون مسرفاً في مدحه للتعاون الأنجلو أمريكي[٤٤].

ومنذ ذلك الوقت، حضر اليابانيون المؤتمر كمراقبين. ولا يزال كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يمضون قدماً في خططهم الخاصة بالقيود النوعية والكيفية. واتفقت الدول المشاركة على تقييد السفن الأساسية بمدافع ١٤ انج، وحمولة ٣٥.٠٠٠ طن، وحاملات طائرات بمدفع ٦.١ انج، وحمولة ٢٣.٠٠٠ طن، والطرادات ٨.٠٠٠ طن، أما الغواصات كانت ٢.٠٠٠ طن. ومع ذلك، تضمنت المعاهدة أيضاً بنداً يسمح للموقعين بإعادة قبول تحركات القوى الخارجية[٤٥].

ومهما يكن من أمر، فقد انتشر بناء البحرية عام ١٩٣٦ في جميع أنحاء العالم، وكان ذلك فرصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في إعادة بناء السفن الأساسية وحاملات الطائرات والسفن التي تم تحديدها من خلال معاهدة واشنطن البحرية. لقد كان عام ١٩٣٦ يعد من أكبر الأعوام للبناء البحري البريطاني وأضخمها منذ الحرب العالمية الأولى. بدأ

العمل مباشرة في بناء خمس سفن رئيسة من طراز الملك جورج الخامس George V وأربع حاملات طائرات من طراز السفينة شيفيلد HMS Sheffield الملقبة بالشهيرة اواللامعة Shiny Sheff. في الوقت نفسه، توسع البناء البحري الأمريكي بشكل كبير وملفت للنظر، وكان قانون الانتعاش الوطني الصناعي وقانون فينسن- ترامبل يعني بأن الولايات المتحدة تمتلك عددًا كبيرًا من السفن الحربية من ضمنها حاملات طائرات يورك تاون وانتربرايز في طريق الانجاز قبل نهاية مؤتمر لندن الثاني . في عام ١٩٣٦ تم البدأ في بناء في حاملة إضافية اسمها واسب(Wasp).

أخيرًا، كانت عملية السيطرة على الأسلحة البحرية مهمة؛ لأنها ساعدت في جعل الحرب العالمية الثانية قابلة بأن تفوز بها كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، ومن خلال تقييد البناء البحري للدول الأخرى في مدة ما بين الحربين، فضلاً عن دولهم، جعلت العملية الجميع يبدأ من مستوى منخفض نسبيًا في منتصف ثلاثينيات. كان هذا يصب في مصلحة بريطانيا وبشكل خاص الولايات المتحدة[٤٦].

الخاتمة

يصعب فصل التطور الذي شهدته القوة البحرية في الولايات المتحدة الامريكية والتغيير المرغوب في فكرها البحري الاستراتيجي ، وحتى بعد الكساد الاقتصادي الكبير بدا أنه من حسن حظ البحرية ان يتولى فرانكلين روزفلت رئاسة البلاد ، كان لانتخابه اثر واضح ودعم كبير لبرنامج البناء البحري، في ظل رعاية قانون الانتعاش الصناعي الوطني وقانون فينسن – ترامبل. سُمح للبحرية الأمريكية ببناء أسطولها ذات قوة أساسية رصينة، اظهر فرانكلين روزفلت اهمية في جعل القوة البحرية على راس اولويات منصبه .

كانت عملية ضبط الأسلحة البحرية ما بين الحربين تقارب النهاية. وبالتالي فإن مؤتمر لندن الاول والثاني يوفر واحدة من أفضل اللحظات الممكنة لتقييم تأثير العملية برمتها على القوة البحرية الأمريكية والبريطانية.

الهوامش :

(١) حلت الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب من ٢٦٧ إلى ١٦٧ الى أغلبية ديمقراطية . ومن ٢٢٠ إلى ٢١٤ في مجلس الشيوخ انخفضت حصة الأغلبية الجمهورية من ٤٨ إلى ٤٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Lillian Ruth Nelson, The Naval Policy of the United States, 1919-1931, Loyola University Chicago, 1941,PP.81-83.

(٢) مقتبس من فاتن سعد عوده. (٢٠٢٣). العلاقات الأمريكية–البريطانية أثناء انعقاد مؤتمر جنيف البحري ١٩٢٧. مداد الآداب، ١٣(٣٢)، ٨٥٧-٨٨٦.

(٣) شكل رمزي مكدونالد وزارته التي تألفت من (١٠) وزراء (٤) منهم عمال و(٤) محافظين و (٢) أحرار. وقد اتخذت الحكومة إجراءات عديدة . ينظر: عبد الله حميد العتابي، القوى الدولية في القرن العشرين، ط٣، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٥٧.

(4) Michael Simpson , Angel –American Naval Relations 1919-1939, Navy Records Society, 2010, P.93.

(5) Richard Fanning , Peace And Disarmament: Naval Rivalry and Arms Control, 1922-1933, Kentucky , 1995, P.107.

(٦) **كارل فينسون**(١٨٨٣-١٩٨١) قاضي وسياسي أمريكي، خدم في مجلس النواب الأمريكي لأكثر من خمسين عاماً، عضواً عن الحزب الديمقراطي عن ولاية جورجيا في مجلس النواب بين عامي ١٩١٤-١٩٦٥، وهو العضو الأطول في مجلس النواب عن ولاية جورجيا . عرف باسم ابو البحرية ذات المحيطين وكان له تأثير في توسيع البحرية الأمريكية، شغل منصب المسؤول عن تشريعات التوسع البحري وقانون البحرية لعام ١٩٣٨، وقانون فينسون الثاني والثالث في العام ١٩٤٠. رئيس لجنة الشؤون البحرية في مجلس النواب. كان فينسون مؤيداً لفكرة وجود أسطول بحري قوي، وهو أحد الأشخاص الذين كانوا متحمسين لرؤية الأسطول معتمداً على قوة متراصة ومتكاملة .

James F.Cook, Carl Vinson Patriarch of the Armed Force, Georgia, 2004, PP.2-10.

(٧) **ويليام فيزي برات** (١٨٦٩-١٩٥٧) ولد في ولاية مين، تخرج من الأكاديمية البحرية ١٨٨٩، شغل عدة مناصب خلال الحرب الأمريكية الاسبانية والحرب العالمية الأولى، أحد الوفود في مؤتمر واشنطن البحري عام ١٩٢١، شغل منصب عميد الكلية البحرية بين عامي ١٩٢٥-١٩٢٧، قائد العمليات البحرية بين عامي ١٩٣٠-١٩٣٣، تقاعد في العام ١٩٣٣.

Gerald E. Wheeler, William Veazie Pratt, U.S. Navy: A Silhouette of an Admiral, Naval War College Review, Vol. 22 : No. 5، Article 7. 1969, PP.37-45.

(٨) **فريدريك هيل**(١٨٧٤-١٩٦٣) ولد في ولاية ميشيغان، تخرج من جامعة هارفرد عام ١٨٩٦، عضواً عن الحزب الجمهورية في مجلس النواب بين عامي١٩٠٥-١٩٠٦، عضوا عن اللجنة الوطنية في الكونغرس بين عامي ١٩١٢-١٩١٨، رئيس لجنة العلاقات الكندية في مجلس الشيوخ بين عامي ١٩١٩-١٩٢١، رئيس لجنة الشؤون البحرية بين عامي ١٩٢٣-١٩٣٣، رئيس لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٣.

Anthony Bruce and William Cogar , Encyclopaedia of Naval History, London ,1998, P.134.

(9) Benjamin H. Williams, The United States and Disarmament , London , 1931, PP.187-190.

(١٠) **تشارلز فرانسيس آدامز**، ولد في ولاية ماساتشوستس عام ١٨٦٦، محامياً وسياسياً درس الحقوق في جامعة هارفرد عام ١٨٩٢، شغل منصب عمدة مدينة لكوينسي عام ١٨٩٦، وزيراً للبحرية عام ١٩٢٩، تقاعد عام ١٩٣٣، توفي عام ١٩٥٤.

Peter C. Holloran, Historical Dictionary of New England, Second Edition , London , 2017, P.11.

(١١) تألف الوفـــد الامريكي في لندن من وزير الخارجية هنري ستيمسون (Henry L. Stimson) ووزير البحرية تشارلز فرانسيس آدامز وسفير الولايات المتحدة لدى بريطانيا تشارلز جي دوز (Charles G. Dawes) وعضوا مجلس الشيوخ جوزيف تي روبنسون (Joseph T. Robinson) وديفيد أ. ريد (David) A. Reed) سفير الولايات المتحدة لدى بلجيكيا هيو س. جيبسون (Hugh S. Gibson) سفير الولايات المتحدة لدى المكسيك دوايت دبليو مورو (Dwight W. Morrow) وقائد العمليات البحرية ويليام فيزي برات، حددت المعاهدة مقدار حمولة السفن الذي يمكن أن تسمح للولايات المتحدة لكل فئة من السفن الحربية أن تتساوى مع البحرية الملكية.

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, DOC.NO .1,1930, United States Government Printing Office ,Washington ,1945,Volume I, P. 2.

(12) Artemio R.G., Historical Dictionary of the Philippines, Maryland, 2012, P.381.

(13) George W. Baer, U.S. Naval Strategy 1890-1945, Naval War College Review, Vol. 44, No. 1 (WINTER 1991), P.18.

(١٤) صبحي ناظم توفيق، الطيران البحري وحاملات الطائرات، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٧-٢٨.

(١٥) برنارد برودي، الاستراتيجية البحرية، ترجمة: سعد الدين صبور، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٧٠.

(16) Michael Simpson, Op.Cit., P.98.

(17) Benjamin H. Williams, Op.Cit., P.193.

(١٨)صلاح أحمد هريدي، دراسات في التاريخ الأمريكي، مكتبة بستان المعرفة، ٢٠١٠،ص ص ٥٠٣- ٥٠٣.

(١٩) **كلود أ.سوانسون:** ولد في بنسلفانيا عام ١٨٦٢، محامي وسياسي امريكي، ديمقراطي الحزب، تخرج من معهد فيرجينيا للفنون التطبيقية، شغل عدة مناصب .حاكم ولاية فيرجينيا ١٩٠٦-١٩١٠،عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرجينيا ١٩١٠-١٩٣٣، وزير البحرية ١٩٣٣-١٩٣٩، توفي عام ١٩٣٩.

Anthony Bruce and William Cogar , Op.Cit., P. 214.

(20) David Chessum, A Naval History of Interwar Naval Arms Control, University of New South Wales ,2017,P.369.

(21) Norman Gibbs ,The Naval Conferences of the Interwar Years: A Study in Anglo-American Relations, Naval War College Review, 1977, Vol. 30 : No. 3 , Article 7.PP.10-11.
Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol30/iss3/7

(٢٢) برنارد برودي، المصدر السابق ، ص ٢٢.

(23) McGrath, Jamie ,"Peacetime Naval Rearmament, 1933–39: Lessons for Today," Naval War College Review, 2019, Vol. 72 : No. 2، Article 7.P.6.
Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol72/iss2/7

(٢٤) **بارك ترامول**، ولد في الاباما عام ١٨٧٦، درس المحاماة، تخرج من جامعة كمبرلاند، ديمقراطي الحزب، شغل منصب عمدة ليكلاند عام ١٩٠٠، انتخب لعضوية مجلس النواب عن فلوريدا عام ١٩٠٢، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فوريدا بين عامي ١٩٠٥-١٩٠٧، المدعي العام التاسع عشر عن ولاية فوريدا عام ١٩٠٩، رئيس لجنة الشؤون البحرية بملجس الشيوخ عام١٩٣٣، توفي عام ١٩٣٦.

Diane B. Boyle ,Senators of the United States A Historical Bibliography :a Compilation of Works by and about Members of the United States Senate, 1789-1995, U.S. Government Printing Office, 1995, P.276.

(25) John C. Walter ,Congressman Carl Vinson and Franklin D. Roosevelt: Naval Preparedness and the Coming of World War II, 1932-1940, The Georgia Historical Quarterly, Vol. 64, No. 3 ,1980, PP. 297-298.

(٢٦) فاتن سعد عوده، البحرية الأمريكية وأثرها في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية قوة كبرى ١٩١٣-١٩٢٢، دار المقداد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ص ٤٠-٤٦.

(27) Steven T. Ross, American War Plans, 1890-1939,New York ,2013,P.212.

(28) Ernest J.King, Our Navy at War: official Report, the United States News, 1944, P.5.

(29) Louis Morton , Strategy and Command , the First Two Years, Department of the Army, 1962, P.71.

(30) Michael Simpson, Op.Cit., P.103.

(31) Ibid., P.145.
(32) Ibid,P.146.
(33) Phillips Payson O'brien , British and American Naval Power, Politics and Policy 1900-1936, London, 1998, P.225
(34) Ibid, P.227
(35) Ernest J.King , Op.Cit., P.8.
(36) G. E. Wheeler, Stephen W. Roskill, Naval Policy Between the Wars: the Period of
Anglo-American Antagonism, 1919-1929,Naval War College Review, 1969, Vol. 22 , No. 3 , P.146.
Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol22/iss3/13
(37) G. E. Wheeler, Stephen W. Roskill, Op.Cit.,146.
(38) Ibid, P.150.
(39) Phillips Payson O'brien, Op.Cit., P.229.
(40) George W. Baer, Op.Cit., P.19.
(41) Ibid , P.20.
(42) R.Albion , Makers of Naval Policy 1798-1947, Naval Institute Press, 1980,P. 243.
(43) Phillips Payson O'brien, Op.Cit., P.230.
(44) Louis Morton , Op.Cit.,P.48.
(45) Phillips Payson O'brien, Op.Cit., P.226
(46) Ibid ,P. 229.

قائمة المصادر:

أولًا: الكتب العربية والمُترجمة:

١. برنارد برودي، الاستراتيجية البحرية، ترجمة: سعد الدين صبور، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
٢. صبحي ناظم توفيق، الطيران البحري وحاملات الطائرات، بغداد، ١٩٨٥.
٣. صلاح أحمد هريدي، دراسات في التاريخ الأمريكي، مكتبة بستان المعرفة، ٢٠١٠.
٤. فاتن سعد عوده ، العلاقات الأمريكية–البريطانية أثناء انعقاد مؤتمر جنيف البحري ١٩٢٧. مداد الآداب، (٣٢)،٢٠٢٣.
٥. فاتن سعد عوده، البحرية الأمريكية وأثرها في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية قوة كبرى ١٩١٣-١٩٢٢، دار المقداد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٣

ثانياً: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Anthony Bruce and William Cogar , Encyclopaedia of Naval History, London ,1998.
2. Anthony Bruce and William Cogar , Op.Cit., P. 214.
3. Artemio R.G., Historical Dictionary of the Philippines, Maryland, 2012.
4. Benjamin H. Williams, The United States and Disarmament , London , 1931.
5. David Chessum, A Naval History of Interwar Naval Arms Control, University of New South Wales ,2017.
6. Diane B. Boyle ,Senators of the United States A Historical Bibliography :a Compilation of Works by and about Members of

the United States Senate, 1789-1995, U.S. Government Printing Office, 1995.
7. Ernest J.King, Our Navy at War: official Report, the United States News, 1944.
8. George W. Baer, U.S. Naval Strategy 1890-1945, Naval War College Review, Vol. 44, No. 1 ,WINTER 1991.
9. Gerald E. Wheeler, William Veazie Pratt, U.S. Navy: A Silhouette of an Admiral, Naval War College Review, Vol. 22 : No. 5، Article 7. 1969.
10. James F.Cook, Carl Vinson Patriarch of the Armed Force, Georgia, 2004.
11. Lillian Ruth Nelson, The Naval Policy of the United States, 1919-1931, Loyola University Chicago, 1941.
12. Louis Morton , Strategy and Command , the First Two Years, Department of the Army, 1962.
13. Michael Simpson , Angel –American Naval Relations 1919-1939, Navy Records Society, 2010.
14. Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, DOC.NO .1,1930, United States Government Printing Office ,Washington ,1945,Volume I.
15. Peter C. Holloran, Historical Dictionary of New England, Second Edition , London , 2017.
16. Phillips Payson O'brien , British and American Naval Power, Politics and Policy 1900-1936, London, 1998.
17. R.Albion , Makers of Naval Policy 1798-1947, Naval Institute Press, 1980.
18. Richard Fanning , Peace And Disarmament: Naval Rivalry and Arms Control, 1922-1933, Kentucky , 1995.
19. Steven T. Ross, American War Plans, 1890-1939,New York ,2013,P.212.

ثالثاً : الدراسات والبحوث المنشورة

١- باللغة الانكليزية

1. G. E. Wheeler, Stephen W. Roskill, Naval Policy Between the Wars: the Period of Anglo-American Antagonism, 1919-1929,Naval War College Review, 1969, Vol. 22 , No. 3, Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol22/iss3/13
2. John C. Walter ,Congressman Carl Vinson and Franklin D. Roosevelt: Naval Preparedness and the Coming of World War II, 1932-1940, The Georgia Historical Quarterly, Vol. 64, No. 3 ,1980.
3. McGrath, Jamie ,"Peacetime Naval Rearmament, 1933–39: Lessons for Today," Naval War College Review, 2019, Vol. 72 : No. 2 ،Article7.Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol72/iss2/7.
4. Norman Gibbs ,The Naval Conferences of the Interwar Years: A Study in Anglo-American Relations, Naval War College Review, 1977, Vol. 30 : No. 3 , Article 7. Available at: https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol30/iss3/7